الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة البريد و المواصلات

1987 ـ التعداد العام الثالث للسكان والسكن

الطبع
بالأوفسيت

رسم
بشير يلس

الفئة : 1،00 دج
متعدد الالوان
القطع : 26 × 36 (التخريم 13)
25 طابعا بالورقة

البيع : المسبق، يومي 21 و 22 مايو 1987

ـ بالقباضات الرئسية للبريد

بادرار ـ الشلف ـ الاغواط ـ ام البواقي ـ باتنة ـ بجاية ـ بسكرة ـ بشار ـ البليدة ـ البويرة ـ تامبراست ـ تبسة ـ تلمسان ـ تيارت ـ تيزي وزو ـ الجزائر ـ الجلفة ـ جيجل ـ سطيف ـ سعيدة ـ سكيكدة ـ سيدي بلعباس ـ عنابة ـ قالمة ـ قسنطينة ـ المدية ـ مستغانم ـ المسيلة ـ معسكر ـ ورقلة ـ وهران

البيع : العام، يومي 23 مايو 1987 في جميع مكاتب البريد

ظرف مصور

ـ مخلص عليه : 2،00 دج
يوضع للبيع من يوم 21 الى موفى 28 مايو 1987.

عشر سنوات بعد احصاء فبراير 1977، يعتبر الاحصاء العام الثالث للسكان والمساكن مناسبة هامة في الحياة الوطنية وعملية واسعة النطاق توليها السلطات العمومية اهمية كبرى وتخصص لها وسائل هائلة.

وبفضل اهميتها وكثافة المعطيات الملتقطة وحجم ومحتوى المعلومات المعالجة، ستسمح هذه العملية لكل المتعاملين على اختلاق مستوى مسؤولياتهم وتدخلاتهم، بان يقوموا بتحديد افضل لمختلف تحولاي البيئة الاقتصادية والاجتماعية للامة.

وبصفته قياس دقيق لاهم ثوابت المجتمع الجزائرى، تلك الثوابت تعدد في المضاهر وتختلف باختلاف الالمكان والزمن، يعتبر الاحصاء ونتائجه مورد معلومات تعدادية تضمن بفضل سدادها ومصداقيتها صلاحة توقعات وستاسات التنمية المستقبلة على المستوى الوطنى والجهوى والمحلى والقطاعى.

وبالتالى فالنسبة للدولة والمجموعات المحلية والمؤسسات وكل الهيات الوطنية يتضح منذ الان ان نتائج الاحصاء تعتبر وسائل عمل ثمينة لنشاطات التوقع والتقدير والتحليل والداسة والبحث، الخاصة بميادين جد متنوعة مثل مناصب العمل في كل قطاع وحالة الحضيرة العقارية والاستهلاك العائلى والبنية السكانية وحركات السكان وتوسع المدن والارياف ومستويات التعلتم والتمدرس وكثافة الهياكل القاعدية.

وتعتبر كل هذه الميادين محل اهتمام لكل الذين يستعملون الارقام كمادة اولية وادة اساسية لقياس التنمية الاقتصادية والاجتماعتة والثقافية للامة.

واذ يجند طاقات بشرية هائلة، يشكل الاحصاء العام الثالث للسكان والمساكن جزاء من الاعمال المنتظمة التى تقوم بها السلطات العمومية الهادفة الى تقييم التقدم الذى حققته البلاد وقياس المسار الواجب قطعة في كل الميادين المرتبطة الترقية ورفاهية المواطن.